عرض كتاب

الطاقة في الخليج ... تحديات وتهديدات

إعداد : د. يوسف حسن يوسف

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٩٧م اعتماداً على ما قدم من أوراق علمية في مؤتمر الطاقة الأول، الذي نظم بواسطة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي خلال يومي ١٤-١٥ أكتوبر ١٩٩٥م.

يهدف المؤتمر إلى عرض وتحليل اتجاهات الطاقة والعلاقة بين النفط والغاز من جهة، والاقتصاد العالمي من جهة أخرى، إضافة إلى استشراف المستقبل في سياسة دول منطقة الخليج إزاء ما يحدث من تحديات عالمية في مجال الطاقة.علماً بأنها تملك ٤٦٪ من الاحتياطي العالمي للنفط و ١٤٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.

يستعرض هذا الكتاب ـ من خلال ٢٧٤ صفحة من القطع المتوسط ـ سبع أوراق علمية قدمها خبراء في الطاقة وترجمها إلى العربية الأستاذ **خليل حمادة**. تناولت تلك الأوراق خيارات دول مجلس التعاون الخليجي في مجابهة التحديات التي تواجه سوق الطاقة على المدى القريب، إضافة إلى الموضوعات المتصلة بوضع منطقة الخليج كمورد رئيس للطاقة.

يشير الكتاب إلى تعرض منطقة الخليج لعدد من المشكلات التي جعلته غير مستقر وآمن فيما يتعلق بالطاقة، مستشهداً بتوالي المنافسة الشديدة للدول غير الأعضاء لمنظمة الأوبك في سوق الطاقة، فضلاً عن قضايا المحافظة على البيئة التي أضحت من القضايا الملحة في الدول المستوردة للنفط، وكذلك توالي النجاحات في خفض تكلفة الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها.

قام **بول ستيفنز** ـ أستاذ الاقتصاد والسياسيات النفطية بجامعة دادى باسكتنلندا ـ بتقديم الورقة الأولى ـ **الفصل الأول** ـ بعنوان: "الخليج والطاقة العالمية ... دروس من الماضي"، حيث قام بتقييم أثر صادرات نفط الخليج على السوق العالمي منذ عام ١٩٤٥م، مستعرضاً التحديات المستقبلية على ضوء ما حدث خلال تلك الحقبة (١٩٤٥-١٩٩٥م). ومن خلال إطار تحليل العوامل المحركة لسوق النفط التي ترتكز على العرض والطلب والخصائص المميزة لصادرات النفط الخليجي وأثرها على السوق، والتسلسل التاريخي لأسعار النفط. يستخلص **ستيفنز** أن دول الخليج قد لبت الاحتياجات المتزايدة للنفط في العالم وبأسعار منخفضة، مما أثر بشكل كبير على هيكل الصناعة الدولية وأسعار تجارة النفط. من جانب آخر أدت سياسية دول الخليج إلى المحافظة على احتياطياتها من النفط إلى وصول منتجين جدد. وبذلك لم يكن من السهل عليهم السيطرة على الأسعار؛ لأن مصادر الإنتاج الجديدة همشت دور الاحتياطيات النفطية لدول الخليج. وعليه: يبدو أن دور نفط الخليج ـ رغم أنه الاحتياطي الأكبر عالمياً ـ سيكون أقل أهمية لأنه يواجه تحديات خطيرة منها: ظهور بدائل جديدة للطاقة وقيام المستهلكين باتخاذ إجراءات للسيطرة على الأسواق.

تناول **فاهان زانويان** ـ مدير شركة بترولیوم فاينانس ـ في **الفصل الثاني** "الإطار الملائم لفهم سوق النفط الخام العالمية"، مشيراً إلى عدد من التحولات الهيكلية في سوق النفط العالمية خلال العشرسنوات الماضية، أهمها: أن مناطق الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة قللت من إنتاجها، بينما قامت المناطق ذات التكلفة المرتفعة بزيادة إنتاجها، مبيناً أن دول الخليج على الرغم من أنها تنتج بتكلفة منخفضة، إلا أنها قد لا تستطيع استعادة نصيبها المفقود في السوق العالمي على المدى البعيد؛ بسبب دخول منافسين لها، وأن أي محاولة لاستعادة النصيب المفقود سيكون محفوفاً بمخاطر مالية على المدى القصير. ويلقي **زانويان** الضوء على الأنماط الحقيقية لتجارة النفط موضحاً أن النفط الخام في السوق العالمي يعتمد على العوامل التجارية، والتبعية الاقتصادية الداخلية، وحالات الحظر الدولي، والقدرة المالية للدولة ومؤشرات الطلب على النفط، والمضاربة فيما يتعلق بالدول المستوردة للنفط.

ويرى الكاتب أن هناك عدة عوامل تتحكم في طلب هذه السلعة، منها: قدرات التكرير العالمية الحالية والمستقبلية، والاحتياطيات الاستراتجية، والاستكشافات النفطية الجديدة، والنشاط الاقتصادي، والقدرة على تخزين المنتجات البترولية.

كان **الفصل الثالث** بعنوان «زيادة الطلب على الطاقة في الدول الأسيوية ... الفرص والقيود أمام دول الخليج المصدرة للنفط»، وقد قدمه باحث اقتصاديات الطاقة باليابان **كن كوياما**، مشيراً إلى أن ازدياد الطلب على النفط في الدول الآسيوية مرده إلى: نموها الاقتصادي السريع الذي كان بسبب عدة عوامل، من أهمها: زيادة الاستثمارات والصادرات، ووجود العمالة المدربة الرخيصة، والكثافة السكانية التي تبشر بوجود الأسواق الكبيرة في المستقبل. ويضيف **كوياما**: أن هذا النمو الاقتصادي الآسيوي ساهم في النمو الاقتصادي العالمي، خاصة أن صادرات تلك الدول قد تم استيعابها في الولايات المتحدة، فضلاً عن زيادة الصادرات والواردات بين الدول الآسيوية بعضها مع بعض، مما زاد من مستوى دخل الفرد.

ويرى **كوياما** أن هذه الظاهرة قد أسهمت في زيادة الطلب على الطاقة، خاصة في الدول الآسيوية النامية، حيث ظهرت الحاجة إلى زيادة عدد سيارات الركوب وحافلات النقل وشاحنات نقل البضائع، فضلاً عن متطلبات الصناعة وتوليد القوى الكهربائية، منوهاً إلى أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة في الهند والصين وكوريا الجنوبية إلى المعدلات المرتفعة التي تشهدها حالياً دول إندونيسيا وماليزيا وتايلاند. ويستطرد **كوياما**: أن معظم الدول الآسيوية تسعى لاستخدام مصادر بديلة من الطاقة، ليس بسبب المخاوف البيئية فقط، ولكن لمواكبة زيادة استهلاكه، ولأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر الأجنبية للطاقة وتخشى الاعتماد على منطقة واحدة بعينها في مدها بها.

ويخلص **كوياما** إلى أن على الدول الخليجية: تقليص مخاوف الدول الآسيوية فيما يختص بضمان استمرار مدها بالطاقة، من خلال السعي إلى استقرار أسواق النفط والغاز في العالم.

استهل **توماس ستوفر** ـ مستشار الشؤون النفطية الدولية بواشنطن العاصمة ـ **الفصل الرابع** «الغاز الطبيعي ونفط الخليج نعمة أم نقمة» بعدد من الأسئلة الخاصة بنتائج استخراج الغاز الطبيعي بالنسبة لدول الأوبك ودول الخليج المنتجة للنفط، مشيراً إلى فوائد الغاز الطبيعي كطاقة وثروة منافسة للنفط من حيث إنه مصدر طاقة طبيعي رخيص وأهميته لقطاع كبيرمن الصناعات الأساسية، موضحاً أن استخراجه خارج منظمة الأوبك قد أضر بها أيما ضرر؛ عن طريق اختراقه أسواق النفط، وتسببه في منافسة داخلية بين دول الأوبك. ويرى **ستوفر** أن الميزة التي يتمتع بها الغاز الطبيعي من كونه رخيص الثمن وأنه «الغاز النظيف للمستقبل» قد يجعله الوقود الجديد المرتبط بالمستقبل خلال السنين القادمة، فضلاً عن ذلك: فإن الغاز الطبيعي يمكن أن يلبي الاحتياجات الجديدة للطاقة مثله مثل النفط. ويخلص **ستوفر** إلى القول: إن الغاز الطبيعي أصبح ينافس النفط بشكل متزايد، خاصة وأن تكلفة المحافظة على انسيابه للأسواق منخفضة نسبياً؛ لقلة تكلفة نقله عبر خطوط الأنابيب، وهكذا لايمكن إقصاءه من السوق، بل إن قلة التكلفة تميل دائماً إليه. ولذلك أصبح الغاز الطبيعي المنتج خارج الأوبك منافساً لنفط الأوبك ـ على الرغم من أنه زاد من دخل دول الأوبك المنتجة له ـ لأثره السلبي على صادراتها النفطية، فضلاً عن أن غاز الأوبك أصبح نداً لنفطها المنتج؛ لأنه أصبح طاقة بديلة في صناعاتها المحلية، بل إنه تفوق على النفط في كونه ـ الغاز الطبيعي ـ مادة خامة للصناعات البترولية مثل صناعة الأسمدة واللدائن وغيرها.

يذكر **مايكل لنش** ـ عضو الجمعية الأمريكية لاقتصاديات الطاقة والباحث بمركز الدراسات الدولية بمعهد ماساشوش للتكنولوجيا ـ في **الفصل الخامس** «اقتصاديات النفط في دول الاتحاد السوفيتي السابق» أنه على الرغم من أن تفكك الإتحاد السوفيتي جعل من الولايات المتحدة القوة الوحيدة في العالم، إلا أنه غاب عن الأذهان أن روسيا تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج العالمي، والسادسة من حيث التصدير. ويرى الكاتب: أن قلة تكلفة إنتاج النفط بالإتحاد السوفيتي السابق وموارده الهائلة، قد جعلت منه منافساً خطيراً لدول الأوبك، وأنه ليس من المستبعد أن يزيد إنتاجه الحالي بنحو مليوني برميل يومياً إذا تم التغلب على بعض المشكلات التي تعيق التوسع في الإنتاج وبأسعار منخضة. ويستطرد **لنش** أن هذه المشكلات تتمثل في: التشريعات القديمة الخاصة بالتوسع في الانتاج، وارتفاع الضرائب، والعوامل الإدارية، والمشاكل التي نجمت عن تفكك الإتحاد السوفيتي. ويضيف **لنش**: أن المشاكل المذكورة يمكن التغلب عليها بعدة طرق منها: جلب الاستثمارات الأجنبية لتطوير عمليات الإنتاج الأولية.

كما يتطرق **لنش** إلى الغاز الطبيعي المستخرج من سيبريا، وأثره على سوق النفط العالمي خاصة إذا ازداد استخدام الغاز الطبيعي في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية والغربية والصين. ويختم **لنش** بالقول: إنه على الرغم من التوقعات التي تشير إلى أن النفط وحده سوف يرفع عائدات النقد الأجنبي للإتحاد السوفيتي بمقدار ٢٥مليار دولار، إلا أن ذلك لن يحل مشاكله الاقتصادية على ضوء الأمثلة المشاهدة في دول أخرى مثل: نيجيريا وولاية لويزيانا الأمريكية، ولذلك: فلا بديل للإتحاد السوفيتي إلا استخدام العائد من مبيعاته النفطية بحكمة حتى يتغلب على مشاكله الاقتصادية.

يناقش **الفصل السادس** «توقعات الطلب على البنزين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» حيث يذكر المؤلف **عبد الرازق فارس الفارس** ـ الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد في جامعة الإمارات العربية المتحدة ـ أن الطلب على البنزين خلال العقدين الماضيين قد شهد زيادة كبيرة في دول الخليج المنتجة للنفط؛ بسبب ارتفاع مستوى الدخل، وزيادة السكان، والهجرة، وتحول المناطق الريفية إلى حضرية. ويرى **الفارس** أن ذلك سيكون له أثر سلبي على البيئة، فضلاً عن أنه سوف يقلل من صادرات النفط للخارج، مما يحتم وضع خطط طويلة الأمد للتغلب على هذه السلبيات.

ويستعرض **الفارس** السيناريوهات المحتملة لأسعار الطاقة والتنمية الاقتصادية في دول الخليج من أجل وضع نموذج إحصائي لتوقعات المستقبل حتى عام ٢٠١٠م، آخذاً في الاعتبار الخلفية التاريخية للنفط في دول الخليج من حيث الإنتاج والاستهلاك والأسعار، والتنبؤات على طلب البنزين بالمنطقة، والنتائج التجريبية من حيث الطلب، واقتراحات التوقع، ونمو النشاط الاقتصادي، وأسعار البنزين على المستوى المحلي والسيناريوهات المحتملة على الطلب عليه. بعد التحليل الإحصائي يخلص **الفارس** إلى أن استهلاك دول الخليج من البنزين آخذ في الارتفاع، حيث سيذهب جزء كبير من إنتاج النفط لسد الاحتياجات المحلية، مما يضطرها لرفع معدلات الإنتاج لئلا تنخفض عائداتها من صادرات النفط.

اختتم **وليد خضوري** ـ المحرر التنفيذي لنشرة (Middle East Economics Survey) ـ موضوعات الكتاب، حيث تناول **الفصل السابع** بعنوان "صناعة النفط بين قيود الماضي وتحديات المستقبل"، ذاكراً أنه على الرغم من الدور الذي لازالت تلعبه دول الخليج في صناعة النفط إلا أنها تواجه تحديات عدة أهمها: تصاعد إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك، وإعادة هيكلة شركات النفط العالمية في سبيل تخفيض تكاليف إنتاجها، والتقدم التقني، وبرامج ترشيد الطاقة، والتشريعات البيئية والضريبية للدول الصناعية.

ويرى **خضوري** أن القوة التفاوضية لمنظة الأوبك قد تدهورت؛ بسبب التحديات المذكورة، بل أصبحت أكثر تدهوراً في حالة دول الخليج الأعضاء في الأوبك، بسبب زيادة اعتمادها على عائدات النفط المصدَّر. ويخلص **خضوري** إلى أنه لا سبيل لعلاج ذلك: إلا بتقليل دول الخليج اعتمادها على عائدات النفط، بتوسيع قاعدتها الاقتصادية بالسماح بتدفق رأس المال الأجنبي، والاستثمار في الخدمات خاصة الصحة والتعليم؛ لخلق المزيد من فرص العمل لمواطنيها. ويختم المؤلف بالقول: إن هناك معوقات كثيرة لتنفيذ المقترحات المذكورة في ظل الوضع السياسي الراهن في المنطقة، والسياسة التي تمارسها الولايات المتحدة حيال إيران والعراق.

على الرغم من التغير الدولي الذي حدث بالمنطقة بعد صدور هذا الكتاب المتمثل في أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وما نجم عنها من حرب في أفغانستان والعراق، إلا أن ماصدر من أفكار ومعالجات لأزمة الطاقة في الخليج خلال الأوراق السبع التي قدمها المختصون لا زالت ـ في نظري ـ جديرة بالاهتمام، فضلاً عن ذلك: فإن الإحصائيات المختلفة الموجودة في ثنايا الكتاب على الرغم من أنها قد تعطي مؤشرات لما يخبئه المستقبل: إلا أنه لابد من تحديثها لمعرفة الأثر الفعلي الذي خلفته حربي أفغانستان والعراق على نفط دول الخليج.